www.kassioun.org

الخميس 7 آب 2025

حزب الإرادة الشعبية

«إصدار خاص»

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

إصدار خاص - صفحتان ● مجاني ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

المحرر السياسي

المؤتمر الوطني العام ضرورة سورية أولاً

إذا استثنينا «إسرائيل»، فإن الوصول إلى استقرار في سورية، هو مصلحة مشتركة بين كل الدول المجاورة لنا والقريبة منا، وضمناً تركيا والعراق ولبنان ومصر والسعودية وحتى إيران؛ لأن السيناريو المعاكس، أي سيناريو استمرار التوتر والفوضى والاقتتال، من شأنه أن إحداث تفجيرات أكبر وأوسع، ستطال بنيرانها كل المحيط، ضمن الإطار العام للمشروع الأمريكي/«الإسرائيلي» المسمى «الشرق الأوسط الجديد».

وإذا نظرنا في سلوك وتصريحات هذه الدول المهددة بعدم الاستقرار، نرى أنها تجمع على ضرورة استقرار سورية، وتحاول الوصول إليه بطرق شتى، بينها محاولات الدعم الاقتصادي-الإعلامي، وأحياناً محاولات الضغط الميداني باتجاه السيطرة والتوحيد عبر القسر والإجبار.

المشكلة العميقة في هذه المحاولات أنها لم تصل بعد إلى القناعة الكاملة بأن الوصول إلى سورية موحدة ومستقرة، له طريق واحد يبدأ بتوحيد السوريين بغض النظر عن القومية أو الدين أو الطائفة.

وهذا الطريق يبدأ حصراً بالحل السياسي الشامل، المرتكز إلى مؤتمر وطني عام يكون بمثابة جمعية تأسيسية تجمع السوريين وتمنحهم الفرصة لوضع كل المشكلات على طاولة النقاش للخروج بحلول توافقية، وصولاً لحكومة وحدة وطنية ودستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة.

بكلام آخر، فإن لحظة الاستقرار في سورية وعلى مستوى الإقليم، هي بالضبط لحظة إنجاز المؤتمر الوطني العام في سورية؛ ما يعني أن عقد هذا المؤتمر بشكل جدي، وانطلاقاً من مشاركة سياسية واجتماعية شاملة، يتم التحضير لها عبر لجنة تحضيرية وازنة ومحترمة وموثوقة من أوسع الشرائح في سورية، ورغم أنه ضرورة وطنية سورية أولاً وأخيراً، وينبغي أن يتم بجهد سوري، فإنه في الوقت نفسه حاجة إقليمية وحتى دولية، تخص كل الدول التي يهددها مشروع الفوضى والتقسيم.

مع ذلك، فإن الاتكاء على الدعم الخارجي لحل المشكلة في الداخل، هو أمرٌ في غاية الخطورة؛ وعلى سبيل المثال، فإن المشاريع الاقتصادية المقترحة حتى الآن، لا تصب باتجاه بناء اقتصاد قوي مستقل متماسك يوحد صفوف الشعب حوله، بل هناك ملاحظات جدية على طريقة اختيار المشاريع وتمويلها، مما يوسع دائرة التشكيك بجدواها...

نعم، الدعم الاقتصادي والسياسي الخارجي مطلوب وضروري، ولكنه فقط الشرط الكافي، وليس اللازم، والذي يصبح بلا قيمة في حال لم يتوفر الشرط اللازم، الضروري، الداخلي، الضامن للاستقرار ووحدة البلاد، والذي يستند إلى إنجاز المؤتمر الوطني العام، بأسرع وقت، وبأحسن صيغة

تأخير الحل والتكاليف الباهظة

يعرف السوريون أن إمعان السلطة الساقطة في الحل الأمني ورفض الحل السياسي وإعاقة تطبيق القرار 2245 كان واحداً من أهم أسباب ما لحق بنا من خراب وتدمير، وبدا هروب بشار الأسد كما لو أنّه حلّ سحري لكل المشاكل! فمع أن هذا الهروب المذل أدخل الأمل في قلوب السوريين إلا أن الأشهر التي تلت ذلك عادت لتذكر الجميع ودون استثناء أننا ورثنا تركة ثقيلة، ونحن السوريين سنتحمل وحدنا ولا أحد سوانا تكاليف كلّ ما جرى، لكننا وقبل أي شيء ملزمون في ترك ذلك الطريق الذي فرضته السلطة البائدة علينا، فغياب كل أشكال الحوار الحقيقي بين السوريين لم يكن مسألة عابرة بل ترك آلاف المشاكل التي ينبغي حلّها عبر التفاهم الحقيقي.

إن استمرار تغييب الحوار بين السوريين، يعني تحميل أنفسنا وكل الأجيال القادمة من السوريين حملاً لا يستهان به، ولن يكون تجاوزه مسألة هيّنة، لكننا لا نذيع سرّاً إن قلنا إن الحل لا يزال ممكناً رغم المياه الآسنة التي تحيط بنا، لكن علينا أن نعلم أن كل يوم تأخير إضافي يُعقد المهمة ويجعل تطبيقها أصعب ولن يكون أي إجراء قادراً على وقف هذا التدهور ما لم ينعقد مؤتمر وطني عام وشامل، فهذا هو الترياق الوحيد وبعد إنجازه وتنفيذ مخرجاته ستكون مستعدين لملاقاة المستقبل الذي نستحق.

الاعتدال هو السمة الغالبة لدى الشعب السوري

ترافقت الأحداث المؤسفة والجرائم والمجازر التي جرت خلال الأشهر الماضية في الساحل وفي محافظة السويداء وغيرهما، مع صعود غير مسبوق للخطابات الطائفية والتحريضية؛ خطاباتٌ سمتها الأساسية هي تعميم الصفات السلبية على مجموعات بشرية ضخمة ضمن البلاد؛ سواء منها وسم جماعات بالكفر والزندقة والخيانة وإلى ما هنالك، أو وسم جماعات أخرى بالبربرية والتوحش والتخلف وإلخ.

ما عزز هذه الخطابات، ليس فقط الانتهاكات المختلفة التي جرت، بل والعمل الإعلامي الخارجي والداخلي الذي اشتغل على حقن الناس وشحنهم وتأجيج مشاعر الكراهية المتبادلة بينهم، مع غياب المحاسبة القانونية الضرورية للمحرضين، وخاصة منهم «المشاهير» الذين يعبثون بدم السوريين ومستقبلهم دون حسيب أو رقيب.

ما طفا على سطح الأحداث خلال الأشهر الماضية، ليس تعبيراً حقيقياً عن شعور الغالبية العظمى من السوريين، ولا عن طريقة تفكيرهم؛ فالسمة الغالبة لدى السوريين هي الاعتدال والعقلانية، وهذه سمة عميقة تشكلت في منطقتنا عبر آلاف السنين لأسباب موضوعية بينها التنوع الهائل ضمنها من جهة، ومن جهة ثانية لأن النشاط الاقتصادي الأساسي في منطقتنا عبر آلاف السنين كان ذا طابع تجاري خصوصاً. وفي التجارة، يميل الناس إلى تسيير أمورهم عبر التعاون والعلاقات الحسنة، وليس عبر القتل والقتال والانعزال، بل عبر الانفتاح والتعاون.

سمة الاعتدال ورفض الاقتتال الداخلي، تكاد تكون محدداً أساسياً ضمن الهوية الوطنية السورية، ويمكن لمن يتابع بشكل تفصيلي ما يجري في مختلف المناطق السورية، أن يلحظ أن الخطاب الوطني الجامع الرافض للتطرف والرافض للاقتتال الداخلي قد بدأ بالتصاعد بشكل ملحوظ في كل مكان، في الجامعات والمؤسسات والأسواق والجوامع والمدارس وحتى على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي رغم أن السيطرة الأساسية على هذه الأخيرة هي في يد جيوش إلكترونية ضخمة وظيفتها زرع الشقاق وتعظيم الخلاف وإذكاء نار الفتنة.

إن الأصوات الوطنية الداعية للتوافق بين السوريين بغض النظر عن الانتماء الديني أو القومي أو الطائفي، ستكون الأصوات الأعلى في نهاية المطاف، حتى وإنْ بدا مؤقتاً أنها أقل تأثيراً من أصوات التحريض؛ لأن أصوات التوافق هي أصوات تصب في الاتجاه الصحيح بالمعنى التاريخي، ويرفعها نهر التاريخ المتدفق في الجغرافيا السورية، والذي يسير باتجاه واحد هو اتجاه سورية موحدة أرضاً وشعباً...

جرى التقسيم... ثم عمّ الأمان والسلام الأرجاء كلها!

ينزلق البعض، في ظل الأوضاع البائسة التي تعيشها البلاد، واستمرار سيلان دماء السوريين بأيدي بعضهم البعض، وتعمق الجراح والأحقاد، إلى التصالح التدريجي مع فكرة التقسيم؛ خاصة وأن الضغط الإعلامي باتجاهها هو ضغط هائل وعلى مدار الساعة، وتسهم فيه أطراف خارجية وداخلية، وجيوش إلكترونية ضخمة.

مجرد التفكير بموضوع تقسيم سورية، كان لوقت طويل أمراً لا يمكن أن يخطر على بال السوريين بحال من الأحوال، ولكن بما أنه يخطر اليوم في بال بعضهم، فربما من المفيد التعامل مع الموضوع بعقل بارد ومنطقي، عبر اختبار هذه الفرضية نظرياً؛ أي ما الذي يمكن أن يحصل في حالة التقسيم.

أولئك الذين يروّجون لموضوعة التقسيم، يصوّرون الأمر وكأنما التقسيم هو الحل السحري للمشاكل التي نعيشها؛ فبمجرد أن يتم التقسيم، سيحل السلام وسيأمن الناس على أرواحهم وأملاكهم، وسيعيشون حياة هانئة مطمئنة!

التصور المقدم أعلاه، هو تصور خرافي وهزلي إلى الدرجة التي يصح فيها القول إن من يصدقه لا يستطيع النظر أبعد من أنفه... ولتوضيح ذلك، سنفكر في المسألة على مستويين: في الأول سنستحضر بعض الأمثلة من دول أخرى تم تقسيمها، وفي الثاني سنعالج المثال السوري بشيء من التفاصيل الملموسة.

المستوى الأول

* في مثال الهند وباكستان عام 1947، أدى التقسيم إلى مذبحة طائفية كبرى أقل التقديرات تقول إنها تجاوزت مليون إنسان، إضافة إلى عمليات تهجير قسري شملت 15 مليون شخص، يضاف إلى ذلك أن الصراع بين الدولتين ما يزال مستمراً حتى اليوم، وتكاد لا تمر سنة واحدة دون توتر واشتباكات وقتلى.

* في مثال انفصال جنوب السودان عن السودان، على أساس قومي/ديني، عام 2011، كانت النتيجة حرباً أهلية مرعبة استمرت في جنوب السودان نفسه من عام 2013 وحتى 2018 وأنتجت مئات الآلاف من القتلى، وترافق ذلك مع صراعات داخل السودان نفسه «أي السودان الشمالي ما بعد التقسيم»، ومع نزوح الملايين خارج «السودانين»، والصراعات ما تزال مستمرة حتى اللحظة بين شمال السودان وجنوبه وخاصة في دارفور، وفي غيرها من المناطق. وتعاني كلتا «الدولتين» الناتجتين عن التقسيم، من انهيار اقتصادي شامل.

* مثال تفكك يوغوسلافيا، هو مثال نموذجي على كارثية خيار التقسيم؛ فقد استمرت عملية تقسيم يوغسلافيا نحو 17 عاماً، ابتداءً من 1991 وحتى 2008، وطوال هذه الفترة كانت الحروب الأهلية «بين الدول الناشئة» مستمرة ودامية، وخلفت مئات الآلاف من القتلى، وأكثر من 4 ملايين نازح ولاجئ، وأنتجت بالمحصلة كيانات صغيرة وضعيفة وتابعة لدول خارجية، والتوترات بينها باتت أداة مثالية لشن الحروب بالوكالة، وخاصة من جانب الولايات المتحدة ضد روسيا.

وإذاً، فإن المستوى الأول، أي الدراسة الملموسة للتاريخ، يعلمنا أن المشترك في عمليات تقسيم أي دولة من الدول هو ما يلي:

أولاً: حتى وإن كانت عملية التقسيم نتيجة لحرب أهلية داخلية، فإن إعلان التقسيم لم يكن في أي حالة من الحالات بداية لعملية سلام، بل العكس تماماً، كان إعلان التقسيم هو دائماً بداية لحرب شعواء تمتد سنين طويلة في معظم الحالات، وتغرق البلاد المقسمة بالدماء والخراب.

ثانياً: كل الأجزاء الناتجة عن التقسيم تخرج أضعف اقتصادياً، وأكثر تبعية للخارج، وأقل استقلالية، وتصبح ملعباً أوسع للتدخلات الخارجية.

ثالثاً: في معظم الحالات، يتحول أمراء الحرب السابقون إلى الحكام الجدد للبلاد المقسمة، ويتحول ما كان اقتصاد حرب إجرامي، إلى الاقتصاد الرسمي للأقسام الناتجة، وبالتالي يزداد الفقر والتخلف وتزداد الجريمة وينعدم الأمان.

المستوى الثاني

في هذا المستوى، سنفكر في المثال السوري الملموس، بالاستفادة من التجارب الأخرى، ولكن عبر التركيز على الخصوصيات المتعلقة بسورية، وهنا يمكننا قول ما يلي:

أولاً: هل فكر أي شخص تغريه فكرة التقسيم بموضوع الحدود؟ حين يقبل بتقسيم سورية على أسس طائفية ودينية وقومية، هل سيحصل اتفاق ودي بين «الأقسام المفترضة» على الحدود الجديدة؟ أم أن حروباً هائلة ودامية وطويلة الأمد ستبدأ بمجرد الإعلان عن أي تقسيم؟

ثانياً: هل فكر أي شخص تغريه فكرة التقسيم بعمليات التهجير التي ستجري من أقسام في البلاد إلى أقسام أخرى «بحيث تصبح كل منطقة «صافية» قومياً أو دينياً أو طائفياً»؟ وعمليات التهجير من البلاد ككل إلى الخارج، وما سيرافق ذلك كله من مذابح واضطهاد وجرائم وإلخ؟

ثالثاً: سورية بأكملها، وموحدة أرضاً وشعباً، هي دولة صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان والثروات، وهي تحتاج إلى إدارة رشيدة وعاقلة ووطنية وغير فاسدة حتى تتمكن من تأمين عيش كريم لأبنائها وفتح باب التطور؛ فكيف يكون الأمر في أقسام مجهرية صغيرة؟ سيكون ببساطة أنها ستتحول إلى تابع ثانوي لدول محيطة بها، تتحكم في كل شيء ضمنها عبر الاقتصاد والأمن؛ أي ستكون أشبه بمعسكرات اعتقال محكومة بالنفوذ الخارجي وبأمراء الحرب والفاسدين الداخليين.

رابعاً: لأن لسورية موقعاً مهماً ومفتاحياً بالمعنى الجغرافي السياسي، فإن الأقسام المفترضة «بعد تقسيمها» ستتحول إلى ساحة صراع مستمرة بين الدول الإقليمية والدول الكبرى، وسيتحول تقسيم سورية إلى صاعق تفجير للمنطقة كلها، ولن تستقر الأمور ولن تتوقف المذابح بعشرات السنين...

بالمحصلة، فإن التفكير الهادئ والعقلاني، حتى ولو تحت ضغط سيلان الدماء، يقود العقل باتجاه واحد: سورية موحدة هي الحل الوحيد والمخرج الوحيد، والدفع باتجاه التقسيم بافتراض أنه مدخل للأمان والاستقرار هو جنون مطلق وخيانة للذات قبل أن تكون خيانة للوطن...

هذا لا يعني أنه ليس من حق السوريين أن يبنوا نظاماً سياسياً يناسبهم، وأن يغيروا النظام القائم بالاتجاه الذي يخدم مصالحهم جميعاً؛ بل يعني العكس تماماً، يعني أن على السوريين أن يتوحدوا ويجمعوا قواهم بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو القومية، ليبنوا بلادهم ويوحدوها قولاً وفعلاً، وابتداء بمؤتمر وطني عام يضمن مشاركة شاملة لكل السوريين...

للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات وللاشتراك في جريدة قاسيون.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0937847921
السويداء	كنان دويعر	0992469336
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام منظمة الشباب	0944484795 0933060528

حمص	حسن المصري	0932515122
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور ابوحامضة	0947360151

دير الزور الرقة	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639

أو عبر الرقم الموحد 0932406770